

٥٦٨٥

٢٨١٢
٥٠٠

مسألة مستحقة على تحقيق مسألة تاريخ الصلة إلى
وقت يسع لإيجاباً فقط راجعاً مضافاً للمبرورين
في محله - ١٤٤٤ هـ. بنظر المؤلف سنة ١٤١٧ هـ.

١٦٠ ١١,٥ x ١١,٥

٥٠١

١٥٤

٥٦٨٥

نسخة جيدة، منظرها نسخ واضح.

معجم المؤلفين ١٦٨:٥

١- الصبغات، بفقه الإبراهيم وأصوله.

٢- المؤلف

٣- الناسخ

٤- تاريخ الفن



DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Riyadh University
RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

No. : الرقم Date : التاريخ

٥٧٧٥

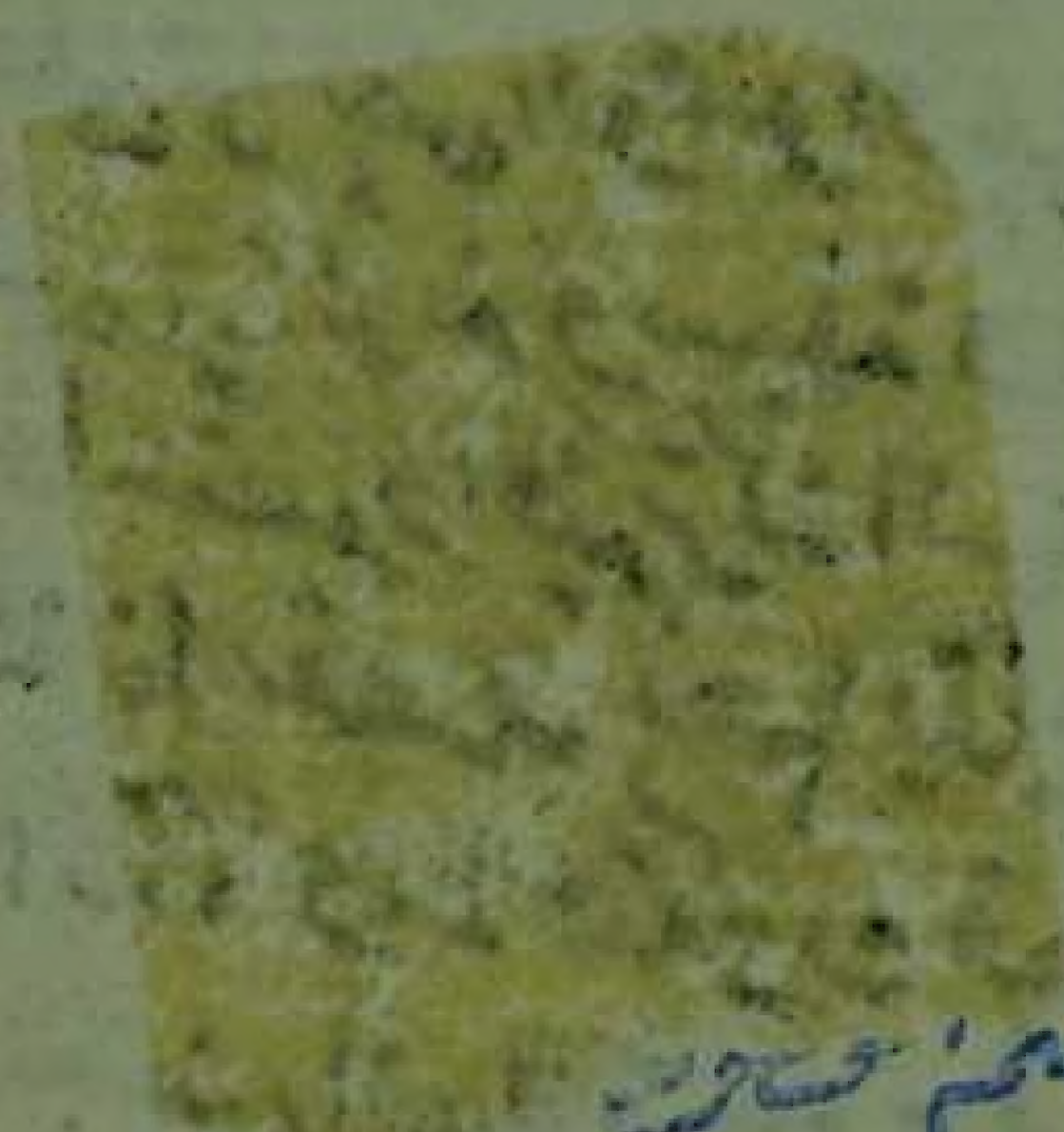
٥٧٧٥

٥٧٧٥

هذه رسالة متعملة على تحقيق مسألة تأخير الصلاة
 الى وقتها من الواجبات فقط وتأخيرها عنها
 من تأليف احمد المصطفى السيد
 احمد الحارثي رحمه الله
 عفا عنه ولها اجمع
 المؤلف
 امه

٥٦٢
 ٥

تولين



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم دراسات إسلامية"

الرقم:	٥٦٨٥ - ٩٧٧٧٨٨
العنوان:	رسالة متعملة على تحقيق مسألة تأخير الصلاة
المؤلف:	احمد محمد المصطفى السيد
تاريخ النسخ:	١٤١٧ هـ
اسم الناشر:	المؤلف
عدد الأوراق:	١٦٥ - ١١٨
ملاحظات:	

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من
 لا نبي بعده وعلى اله الاطهار وصحابة الاحبار فآب
 اذا ادرك الشخص من آخر وقت الصلاة المفروضة على
 الاعيان زمن يسع جميع اركانها باقل مجزئتها من فعل
 نفسه المتوسط بين التباطي والاسراع وكان بحيث لو ادرك
 تلك الفريضة مع الاقتصار على الاركان وقعت كلها في الوقت
 ولو اتى معها بالسنة خرج بعضها عن الوقت لم يجب عليه ان يقتصر
 على الاركان بل يجوز له فعل كل من الامور المذكورة سواء
 كان معذورا بالتأخير في هذا المبدأ لا بل اتيانه بها مع السنة والحالة
 ما ذكرنا افضل من الاقتصار على الاركان وان لم يدرك ركعة منها
 في الوقت على المعتمد بل له ان يمدح بقراءة او ذكر او سكوت من
 غير ان ياتي بالسنة وان لم يدرك ركعة منها في الوقت لكونه
 قد وجد في حقه شرط المبدأ الجائز كما سيعلم مما ياتي وهذا
 بخلاف ما لو ضاق وقت مكتوبة فانه يجب عليه الاقتصار
 على فرايض الوضوء ويحرم عليه فعل سننه التي يخرج الوقت لو
 فعلها لانه وسيلة ويغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد
 فاغتفر واقية ترك السنن بحافظة على الوقت ولا كذلك الصلاة
 لانها مقصد نعم ايقاع ركعة منها في الوقت شرط لتسميتها
 اداء والا فتكون قضاء لا اتم فيه لان محل حرمة اخراج
 بعض الصلاة عن وقتها حيث شرع فيها وقد بقي من وقتها
 ما لا يسعها باقل مجزئتها من فعل نفسه المتوسط وتعمد التأخير
 الى ذلك الحد من الوقت بغير عذر شرعي او كان معذورا ولم
 يحافظ على ايقاع ركعة في الوقت مع تأنيته على ما سيأتي في
 ذلك وفي صورتنا المذكورة لم يحصل منه ما يقتضي الحرمة

المذكورة

المذكورة فانما فرضنا فيها كونه حين ارادة الشروع
 في الصلاة كان متمكنا من فعل الصلاة في وقتها لو اقبل
 على الاركان بخلافه في صورة الحرمة المذكورة وحيث كان الشخص
 في صورة تنافسها ما ذكر فلا محذور في اتيانه بالسنة و
 لا مانع منه وان لم يلزم عليه اخراج بعضها عن الوقت لدخوله
 في باب المبدأ الجائز كما تقدم قال مر لا يقال كونه من باب المبدأ
 لان المبدأ ليس بمطلوب اي بل هو خلاف الاولى كما سيأتي وهذا
 مطلوب اي على سبيل الافضلية كما تقدم وهما متنافيان لانا نقول
 هو يشبه المدة من جهة دون اخرى فليشبهه بالمدة جاز وكونه
 فيه بحافظة على سنن الصلاة كان افضل انتهى على ان مرادهم بالمد
 الذي يكون خلافاً الاولى هو ان يكون يتطوّل القراءة وكونها
 كالذكر او بالسكوت بخلافه مجرد الاتيان بالسنة فلا يكون
 من قبيل ذلك وانما شرطوا الحل المذكور الوقت يسع جميع
 اركان الصلاة باقل مجزئتها من فعل نفسه الوسيط ليكون متمكنا
 من فعلها في الوقت على وجه لا اتم فيه فان الوقت
 اذا وسع الواجبات من الصلاة جميعها كان ذلك كاف
 في التخلص من الالتم فلا يلحقه بالتأخير المذكور ولو عمداً
 اتم لعدم نسبتته الى تقصير حينئذ مع كونه حين يخرج عليه
 الوقت في هذه الصورة ~~لأنه~~ لا يلزمه على الواجبات فيها يكون
 مستغلاً بعبادة ربه من غير معارضة وليس بغافل بخلافه
 لو لم يوجد الشرط المذكور بان لم يبق من الوقت ما ذكر
 اي من يسع اقل مجزئتها من الاركان بفعل نفسه الوسيط
 فلا يحل له المداخلة ثم ان لم يكن معذورا بالتأخير

جميع

على ما افاده
سم على التحفة

تسبب

الى هذا الحد وجب عليه المبادرة الى فعل ما يمكنه فعله
 من الصلاة في الوقت لتعديبه واما ان كان معذورا
 بذلك فان كان الوقت الذي ادركه يسع ركعة من الصلاة
 وجب عليه المحافظة في الوقت ولو باخف ممكن تحصيله
 لوصف الاداء في صلاته حيث انه ممكن مع امتناع المد عليه
 لانعدام شرطه ^ح والا بان كان الوقت ادركه والحالة
 ما ذكر لا يسع ركعة فلا يجب عليه ما ذكر ^ح لعدم تعديبه
 مع عدم الجدوى في المحافظة على الركعة لغوات الاداء
 عليه حافظا لم يحافظ بخلافه لو كان الوقت يسعها
 لما تقدم وهذا التفصيل في المعذور ماخوذ من مجموع كلام
 سم في حاشيته على التحفة والمنهج فراجعها وان كان كلام
 في حاشية التحفة يعطي في الشق الثاني من التفصيل انتفاء
 وجوب المبادرة لا انتفاء وجوب المحافظة فتأمل
 فان كلامه في حاشيته الاخرى مع مساعدة ما ذكره في
 بحث المد يعطي ما ذكرناه هنا في التفصيل من انتفاء
 وجوب المحافظة المذكورة فقط واما المبادرة فمخاطبة
 بها لعدم ما سقطها فان الميسور لا يسقط بالمعسور
 ثم حيث الزمناه بالمبادرة وحررنا عليه المد فلا يجب عليه
 مع ذلك الاقتصار على اقل مجزئ اركان الصلاة ام لا
 يجب عليه ذلك بل يجوز له استيفاء الاركان وفعل
 السنن من غير مد بقرآءة او ذكر او سكوت محل نظر و
 تردد للفقهاء والذي قلناه سم في حاشيته على المنهج عن مر
 في مسألة فقد شرط المد اعني ما لو كان البايع من الوقت

٣

لا يسع جميع الاركان من غير تفريق بين المعذور وغيره
 عدم جواز الاتيان بالسنن وجوب الاقتصار على
 الواجبات وظاهر عبارته في ذلك يقتضي وجوب الاقتصار
 على اقل مجزئ في الاركان لتخصيصه فيها على المنع من الاتيان
 بالسنن ومعلوم انه اذا زاد على الاقل المذكور وقع في
 الاتيان بالسنن فتأمل ثم قال سم في حاشيته المذكورة
 بعد نقله ما تقدم عن مر ما نصه فقلت له لعل هذا
 اذا كان اخرها بغير عذر اما اذا كان بعذر فينبغي جواز
 الاتيان بالسنن لعدم تعديبه فتوقف في ذلك انتهى
 ثم نقل سم في الحاشية المذكورة عن تقرير مر ايضا
 فيمن اجزأ الى وقت لا يسع جميعها انه لا يجب عليه الاقتصار
 على الواجبات سواء اخر بعذر ام لا وعلل بقوله لان
 الانسان لا يكلف العجلة في الصلاة ثم تعقبه سم
 بقوله نعم ينبغي وجوب المحافظة على ايقاع ركعة
 في الوقت انتهى ومراده والله اعلم انه لو توقف ايقاع
 الركعة في الوقت على ترك السنن وجب عليه
 الترك ^ح لما تقدم من ضرورة وصف الاداء في صلاته
 حيث انه ممكن فلا يجوز العدول عنه مع تأتية الا
 حيث وجد شرط المد في حقه والفرض انه لم يوجد
 هنا وتلخص مما تقررت تردد مر في مسئلتنا
 هذه في وجوب الاقتصار على الاركان وعدم

تحصيله

والذي ينبغي اعتباره وجوب الاقتصار على ذلك
لكونه هو الموافق لقاعدة درء المفاسد مقدم على
جلب المصالح وايضا ذلك ان الشخص لما تعدي
بالتأخير الى حيث لا يمكن ايقاع الصلاة كلها في الوقت ولو
باخف ممكن وقع في وقت الحرمة كما هو مقرر في محله
اي لكونه حرم عليه اخراج بعضها عن وقته ثم اذا
اشتغل بالسنة والحالة ما ذكرنا كثيرا من اخراج المحرم عليه
بسبب تعديده فيعارض في حقه مصلحة الاتيان
بالسنة ومفسدة الاخراج المحرم عليه بسبب التعدي فنقد
درء مفسدة الاخراج المحرم على جلب مصلحة الاتيان
بالسنة تقليل المحرام ما امكن فان قيل كيف يوصف
الاشتغال المذكور وهو شئ واحد بحكمين متباينين
وهما الحرمة والسنة قلنا لا مانع من ذلك حيث اختلفت
الجهة كما هنا فان الحرمة فيه من حيث كونه ادى الى
اخراج ما وجب ايقاعه في الوقت بسبب التعدي
وحرمة المد عليه لفقد شرطه والسنة فيه من حيث
طلب الشارع له في الصلاة من حيث هي بقطع النظر
عن هذا المعارض فتأمل ويوجه القول بوجوب الاقتصار
على الاركان ايضا في صورة عدم التعدي السابقة بما
قدمته من ان ذلك لاجل تحصيل وصف الاداء في
الصلاة حيث انه يمكن بذلك فيجب المصير اليه و

في صورة التعدي

ترتب على ذلك ان

وان ترتب على ذلك ترك السنة لكونه اكرمها كما لو اخذ
من كلامهم وتوجيه القول بعدم وجوب الاقتصار
على الاركان مطلقا اي في العذر وعدمه يعلم مما مر في
تعليدهم السابق فيه اعني قوله لان الانسان لا يطف
العجلة في الصلاة ويبقى في تعقب سم له السابق عنه
وانما كان المد بشرطه السابق جازا على الصحيح الذي كاد
ان يكون مقطوعا به بسبب شذوذ مقابله لما صح انه صلى الله
عليه وسلم قرأ في المغرب الاعراف في الركعتين كلتيهما
وحكم غير المغرب كالمغرب في جواز المد المذكور لما صح ايضا
ان الصديق رضي الله عنه طوّل مرة في الصبح فقيل له
كادت الشمس ان تطلع فقال لو طلعت لم تجدنا غافلين
فاخذ الفقهاء من ذلك جواز المد بشرط ان يكون الباقي
من الوقت حين الشروع في الصلاة يسع جميع واجباتها
٣ بل قل بجزئها من فعل نفسه الوسط كما هو مصرح به
في شرح مرتكح ومحل جواز المد ما لم يضيق وقت الثانية
عنها وما لم يكن عليه فائتة فورية وما لم تكن المردودة
جمعة يخشى بالمد فوتها كما صرح به ذلك ابن حجر وغيره ثم ان
خرج بالمد وقت المغرب على الجديد دون القديم المعتمد
كان المدح مباحا لا كراهة فيه ولا خلاف الاولى وان
خرج بالمد وقتها على القديم او وقت غيرها كان المدح
خلافا الاولى على الاصح كما في شرحه وغيره ومران
المد الذي لا يكون مطلوبا بان هو ان يكون بتطويل

في صورة التعدي

ترتب على ذلك ان

في صورة التعدي

أي فانه يكون قراءة وخونها أو بسكوت بخلافه لو كان بمجرد الإتيان بالسنة
 مطلوباً بذلك فلا تغفل ويعلم مما تقرّر حكم ما لو سلم ساهياً عن سجود
 هو الأفضل السهو ثم ذكره قبل طول الفصل وليس ثم مانع من عوده
 كما تقدم في السجود ثم شرع في السجود أو نواه ~~مطلقاً~~ صار عابداً إلى
 إلا أنه ضاق إلى الصلاة بمعنى أننا نبينها بأحد الشئيين أنه في حكم
 الوقت عن أن يسع السجود من لم يخرج من الصلاة فإذا بين له والحالة ما ذكر
 والسلام ضيق الوقت قبل الشروع في السجود ~~منعته~~ لأنه يودي
 فهل يمتنع عليه إلى أخراج بعض الصلاة عن وقتها مع تاتي وقوعها فيه
 السجود في بأسرها ولا يمتنع عليه السجود والحالة ما ذكر لدخوله في
 هذه الحالة المد الجائز لوجوب شرطه خلاف والمعتد منه عدم
 لكونه إذا الامتناع ويوجه بأنه بالعود صار في حكم من لم يخرج كما
 تقدم وحيث قمتى كان الباقي حين الشروع في الصلاة يسع
 بل يأتي فيه الواجبات جميعاً جازله السجود وان وقع خارج الوقت
 مسألة الأتية لتحقيق جواز المد في حقه ~~في~~ ويوجه مقابلة بأنه لما
 بالسنة السابقة فيكون عوده تبين له ضيق الوقت منعاً عليه السجود خشية أن يخرج
 عن أفضل من بعض الصلاة عن وقتها وليس ذلك من باب المد لكون عود
 تحصيل كنية إلى الصلاة ولو بالارادة فقط يشبه انشاءها وإذا انشأها
 السجود مع ~~في~~ تلك الحالة يمتنع عليه المد لفقد شرطه لأن فرض المسئلة
 جبره للخلل أن الوقت لا يسع جميع واجبات الصلاة والمعتد لا ينظر إلى
 كما يجوز في غير الشبه المذكور لكون العابد يصيد في حكم من لم يخرج كما تقدم
 عن مرده فنكون المسئلة عند من باب الدوام ويستغفر في الدوام
 ما لا يغتفر في الابتداء هذا ما أخره الفقهاء عن أحمد الهراوي من
 أطراف كلام الفقهاء في هذه المسألة يدور والله أعلم بالصواب